



## ميزانية عام ٢٠٢٠ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية

### الملخص العام

#### ألف - لمحة عامة عن ميزانية عام ٢٠٢٠ البرنامجية المقترحة

١- أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي - الذي اعتمد منذ ٢١ سنة خلت - بصفتها المحكمة الدولية المستقلة الدائمة الوحيدة التي لها اختصاص على الأشخاص فيما يخص أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي ولها ولاية في مجال جبر أضرار المجني عليهم في هذه الجرائم. ويُعتبر اختصاص المحكمة مكملاً لاختصاص المحاكم الجنائية الوطنية، ما يعني أنها لا تعمل إلا عندما تكون الدولة المعنية غير راغبة في ممارسة ولايتها القضائية الرئيسية في القضايا المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي أو غير قادرة على ذلك حقاً.

٢- ويتحقق فيما يخص عام ٢٠٢٠ المزيد من تعزيز ميزانية المحكمة المقترحة وذلك بفضل الخطط الاستراتيجية الجديدة التي أُصدِرت في شتى وحدات المحكمة: الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ (تمثل حجر الزاوية في تخطيط ميزانية المحكمة لعام ٢٠٢٠ وما بعده). وتُكمل هذه الخطة بالخطتين الاستراتيجيتين الخاصتين بمكتب المدعي العام ("المكتب") وقلم المحكمة للفترة ذاتها، وهي مواءمة معهما. كما ستواءم الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم (للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١)، التي يجري إعدادها حالياً، على أساس أهمّ الغايات الاستراتيجية المنشودة. إن هذا النهج سيضمن استعمال موارد المحكمة على أفضل وجه، كما يؤكد في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء.

٣- وتُقدّم المحكمة، آخذةً بالحسبان غاياتها الاستراتيجية، زيادة في ميزانية عام ٢٠٢٠ مقدارها ٢,٣٩ مليون يورو، أي ١,٦ في المئة، على الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩. ويمثل ذلك ميزانية مقترحة مجموعها ١٥٠,٥٢ مليون يورو لسد تكاليف منها تكاليف عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، والمحاكمات، وحماية الشهود، وخدمات اللغات، والمساعدة القانونية، وتعويض المجني عليهم ومساعدتهم على نحو حقيقي فعال، وتدبر مختلف مرافق المحكمة.

٤- وثمة عاملان خارجان عن نطاق تنفيذ افتراضات المحكمة على صعيد أنشطتها القضائية وأنشطتها الاشتغالية لعام ٢٠٢٠ أفضيا إلى زيادة كبيرة في ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ مقدارها ٣,٧ ملايين يورو. وهذان العاملان هما تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة (٤,٢ مليون يورو) وما يلزم من عمليات استبدال عناصر تدرج في عداد رأس المال بغية صيانة مباني المحكمة (١,٣ مليون يورو)، عملاً بقرارات اتخذتها جمعية الدول الأطراف في هذا الخصوص. وقد عُوض قسط كبير من الزيادة الناتجة عن ذلك بجهود بُذلت على نطاق المحكمة لتقليص التكاليف من خلال إعادة تخصيص بعض الوظائف، أو إلغائها، أو عدم تمويلها. والواقع أنه، عندما لا يؤخذ بالاعتبار العاملان الآتيا الذكر، تعني الزيادة الاسمية البالغة ٢,٤ مليون يورو في ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠٢٠ انخفاضاً حقيقياً مقداره ١,٣ مليون يورو بالقياس إلى القدرة التي يستلزمها اضطلاع المحكمة بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو يتوافق مع ما يُتوقع الأخذ به من أولويات وافترضات ومعطيات.

## باء - الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام ٢٠٢٠

٥- حدّد كبار مسؤولي المحكمة، عن طريق مجلس التنسيق، عدداً من الأولويات الاستراتيجية لأنشطة المحكمة في عام ٢٠٢٠. ومن المهم التنويه إلى أن هذه الأولويات والأنشطة تجسّد ما يمكن إلى حد معقول ترقيته فيما يخص عام ٢٠٢٠ وقت إعداد هذه الوثيقة، وقد تتأثر لاحقاً بواقع عمل المحكمة في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

٦- لقد وضع كبار مسؤولي المحكمة نصب أعينهم، عند صوغهم هذه الأولويات المتعلقة بالميزانية ومسببات التكاليف الرئيسية هذه، الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ والغايات الاستراتيجية المبيّنة فيها. وتمثّل هذه الغايات الاستراتيجية حجر الزاوية في نهج المحكمة في مجال التخطيط وهي تظهر على نحو بارز في تخطيط ميزانيتها لعام ٢٠٢٠ وما بعده. وتُكمّل الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء بخطين استراتيجيتين منفصلتين للفترة ذاتها مكتب المدعي العام وقلم المحكمة، يشار إليهما بحسب الاقتضاء في البرامج الرئيسية ذات الصلة.

٧- إن هدف المحكمة الذي يعلو على غيره يتمثل في التوصل إلى منظومة للعدالة الجنائية الدولية تتسم بالفعالية والنجاعة والطابع العالمي، بموجب نظام روما الأساسي، تُجرى في نطاقها عمليات تحقيق ومحاكمات عادلة وسريعة عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة على فعل ذلك أو غير راغبة في فعله. ولذلك صاغت المحكمة غاياتها الاستراتيجية في ثلاثة مجالات رئيسية تشمل جميع أنشطة المحكمة وتتجسّد في الخطة الاستراتيجية لكل من أجهزتها. والمجالات الثلاثة المعنية هي:

(أ) أداء الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة؛

(ب) التعاون والتكامل؛

(ج) الأداء المؤسسي.

٨- إن الخطة الاستراتيجية، إضافةً إلى تهيئتها مساراً واضحاً لمضي المحكمة قدماً فيما يتعلق برسالتها ورؤيتها وغاياتها ذات الطابع المحدّد، تهيئ أيضاً إطاراً للتنفيذ. ويُشدّد فيها على أهمية قياس الأداء مع الإلحاح على الربط بين التخطيط الاستراتيجي، وتدبر المخاطر، وتخطيط الميزانية. وفي هذا السياق حددت المحكمة أولويات العمل التالية البيان:

## ١ عقد ودعم الإجراءات القضائية (التي ينبغي أن تكون عادلة وسريعة)

- ٩- يظل عقد الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف أمام الدوائر (التي ينبغي أن تكون إجراءات عادلة وسريعة) يمثل جانباً أساسياً من المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها.
- ١٠- ويُتصوّر أن عام ٢٠٢٠ سيشهد ست دعاوى استئناف لستة أحكام وقرارات في أربع قضايا. وعليه فإن المحكمة ستظل منخرطة باهظ الانخراط في العمل على مستوى الاستئناف وقد تنظر في دعاوى استئناف في حالات معروضة حالياً على الدوائر الابتدائية (قضية بمبا (Bemba) المتعلقة بجرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي، وربما قضية أنتاغندا (Ntaganda) وقضية أنغوين (Ongwen) وقضية أغبغبو (Gbagbo) وأبلية غوديه (Blé Goudé)).
- ١١- وعلى المستوى القضائي يُتوقع أن تتعدد طيلة الفترة المتبقية من عام ٢٠١٩ إجراءات اعتماد التهم في قضية الحسن وقضية يكاتوم (Yekatom) وأنغيسونا (Ngaïssona)، على أن تصدر القرارات ذات الصلة في أواخر عام ٢٠١٩. وإذا اعتُمدت التهم في هاتين القضيتين فيمكن أن تبدأ أعمال التحضير للمحاكمة في عام ٢٠١٩. وعند ذلك ستكون هناك قضيتان في المرحلة الابتدائية يجب الاهتمام بهما في عام ٢٠٢٠، إضافة إلى إعداد نص الحكم في قضية أنغوين. وسيتمتعن أن يُموّل في إطار نظام المساعدة القانونية في عام ٢٠٢٠ عدد من أفرقة الدفاع يصل حتى ١١ وعدد من أفرقة الممثلين القانونيين للمجني عليهم يصل حتى ٧.
- ١٢- إن إجراءات المحكمة معقّدة على نحو استثنائي من حيث القضايا المعروضة عليها والقواعد الإجرائية الواجب اتباعها، قياساً إلى معظم الإجراءات الوطنية. فكبر عدد الشهود وضخامة حجم الأدلة وكثرة اللغات المستخدمة في هذه الإجراءات، مع ضرورة توفّر الأمن في الميدان والتعاون من الهيئات القضائية الوطنية، هي أمور تجعل المحاكمات تستلزم قدرًا باهظاً من الموارد وتستغرق وقتاً طويلاً. ويمكن أن تؤثر حالات التأخير في جانب من المحاكمات أثراً مضاعفاً على جوانب أخرى لعمليات المحكمة وميزانيتها - مثل تكاليف الاحتجاز أو تكاليف الشهود. وعليه فإن النجاحة تنسم بأهمية حاسمة، وتظل المحكمة تعمل بلا كلل لتسريع الإجراءات، بوسائل منها مثلاً وضع الدوائر كتيبات موحّدة لممارستها وعزم مكتب المدعي العام المستمر على التركيز على جعل دفعه جاهزة للمحاكمة أقصى جهوزية ممكنة قبل عرضها على القضاة.

## ٢ تنفيذ ودعم تسع عمليات تحقيق ناشط تشتمل على أنشطة ميدانية

- ١٣- عملاً بقرار صادر عن اللجنة التنفيذية لمكتب المدعي العام، يتّسق مع خطة المكتب الاستراتيجية وسياسته في مجال انتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها، سيُجري المكتب في عام ٢٠٢٠ على أساس الأولوية تسع عمليات تحقيق ناشط (منها ثماني عمليات متزامنة) في الحالات التالية: الحالة في بوروندي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، والحالة في دارفور بالسودان (خلال ربع السنة الأول فقط)، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بدءاً من ربع السنة الثاني)، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا (حيث ستجرى عمليتا تحقيق)، والحالة في مالي. ويلزم هذا المنحى المتمثّل في تناول القضايا على أساس درجات أولويتها للتكفل بسرعة العمليات ونجاحتها وفعاليتها، وزيادتها سرعة ونجاحة وفعالية عند الإمكان، مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة لمكتب المدعي العام وضرورة تفادي التوسّع المفرط في مجالات استخدام هذه الموارد. لكن ستواصل متابعة جميع الحالات الخاضعة للتحقيق، وذلك مثلاً فيما يخص الدلائل أو الآفاق الجديدة لإلقاء القبض على المشتبه بهم،

واستمرار التواصل مع الشهود في القضايا التي لمّا يزل يُنتظر القبض على المشتبه بهم فيها. وتبيّن في إطار الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثاني تفاصيل ما يخطّط له مكتب المدعي العام.

١٤- لقد راجع مكتب المدعي العام بصورة دقيقة احتياجاته من الموظفين في ضوء أنشطته المتوقعة وعبء العمل المناظر لها فيما يخص عام ٢٠٢٠. وقد تأثرت وتيرة بعض الأنشطة التحقيقية سلباً بسبب مقدار الموارد المحدود الذي أُقِرَّ لعام ٢٠١٩ وما ترتب على ذلك من إعادة تخصيص داخلي للموارد فيما بين الحالات والقضايا المُهمّة بها. وإذا يُفترض أن يظل مقدار الأنشطة التحقيقية الجارية وعبء العمل المتصل بها عالياً طيلة عام ٢٠٢٠، فليس هناك فسحة تُذكر لمزيد من المرونة في إعادة تخصيص الموظفين بما يتخطى الحد المُحدّد بالفعل في التخطيط لعام ٢٠٢٠. فمن المهمّ بالبحر الأهمية أن يتمكن المكتب من استدامة المستوى الحالي لتجهيزه بالموظفين، كحد أدنى، لكي يتسنى له استمرار عملياته في الأمدن المتوسط والطويل.

١٥- وتجري حالياً تسع عمليات تدارس أولي (في الحالات في أوكرانيا، وبنغلاديش/ميانمار، والعراق، وغينيا، والفلبين، وفلسطين، وفرنزويلا، وكولومبيا، ونيجيريا). ولما كانت عدة عمليات تدارس أولي قد بلغت مراحل متقدمة من مراحل التحليل فيمكن كلّ الإمكان أن يُحتاج إلى مباشرة عمليات تحقيق جديدة في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٩ أو في عام ٢٠٢٠<sup>(١)</sup>. وإذا تحقّق هذا الوضع المُتصوّر فإن المكتب مستعد لإعادة تحديد درجات الأولوية فيما يتعلق بحالة واحدة أو أكثر من الحالات التي يُحقّق فيها تحقيقاً ناشطاً، وذلك في ضوء سياسة انتقائه للقضايا وتحديد درجات أولويتها، لكي يظل عدد عمليات التحقيق المترامنة ثمانية.

١٦- وتظل المحكمة تعتمد على دعم قلم المحكمة في الشؤون الإدارية والشؤون التشغيلية في المقر وفي سبعة مكاتب قُطرية هي المكاتب القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بنغي)، وكوت ديفوار (أبيجان)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا وبونيا)، وجورجيا (أبيليسي)، ومالي (باماكو)، وأوغندا (كمبالا). ويواصل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام، إذ يضعان في اعتبارهما المهام المنوطة بكل منهما وجوانب عملياتهما المتصلة بالأمن والسرية على وجه التحديد، تحسين تعاونهما وتأزرهما على النحو الأمثل سواء في المقر أم في المكاتب القُطرية. وعلى الرغم من تزايد متطلبات العمل في بعض المجالات والسياسات التشغيلية الذي تكتنفه المصاعب في الحالة في مالي والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تُدبّر قلم المحكمة أمره لكي يقترح تخفيضاً في مقدار المتطلبات من الموارد من خلال أعمال تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاح، ومن خلال تدابير أخرى من قبيل إعادة تخصيص الموظفين داخلياً بنقلهم من أحد المكاتب القُطرية إلى آخر للنهوض بأود ما تشهده الأنشطة من تقلبات. وقد أتاح هذا النهج لقلم المحكمة إعادة تخصيص موارده من الموظفين بنقلها من وحدة قُطرية إلى أخرى، على نحو يتوافق مع التحوّل على صعيد أولويات العمل والأمن في بلدان الحالات. ويشار في هذا الصدد إلى أنه قد تحققت تخفيضات هامة في وحدات قلم المحكمة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكوت ديفوار، وذلك رئيسياً عن طريق إعادة تخصيص الموارد. وبذلك تسنى تمويل الزيادة اللازمة في المستثمرات في العمليات القُطرية،

<sup>(١)</sup> إن المدعية العامة - بعد أن خلصت من التدارس الأولي إلى أن ثمة أساساً معقولاً لاعتقاد أنه قد ارتكبت في الحالة في بنغلاديش/ميانمار، في الفترة المبتدئة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، جرائم ضد الإنسانية مشمولة باختصاص المحكمة - طلبت، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، بموجب المادة ١٥(٣) من نظام روما الأساسي، إذن الدائرة التمهيدية بالمضي إلى التحقيق في هذه الحالة. وفيما يخص مكتب المدعي العام، أُجرت من الناحية النظرية دورة العمل بشأن هذه الحالة باعتباره يتمثل في التدارس الأولي. والحال أنه لا يتسنى البت فيما إذا كان يمكن تغيير صفة العمل المعني إلا بقرار من الدائرة التمهيدية.

ولا سيما في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يُحتاج إلى موارد إضافية ولا سيما بالنظر إلى الظروف الأمنية السائدة ومتطلبات العمل المزيدة.

### ٣ مواصلة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في ثلاث قضايا

١٧- يُتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٠ تواصل تنفيذ الصندوق الاستثماري للمحني عليهم للأوامر بجبر الأضرار في قضية لوبنغا (Lubanga) وقضية كاتنغا (Katanga) وقضية المهدي، ما يستلزم استمرار الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة. وفي قضية لوبنغا يُتوقع إشراك زهاء ١٥٠٠ مستفيد من تعويضات جبر الأضرار في البرنامج ذي الصلة خلال كل من أربعة أرباع عام ٢٠٢٠. وفي قضية المهدي يُتوقع أن تجري أنشطة تمييز المحني عليهم في الميدان في مطلع عام ٢٠٢٠ وأن تستمر برمجة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار الجماعي لكل من أربعة أرباع السنة. وفي قضية كاتنغا ستستمر برمجة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار الجماعي طيلة السنة. إن أنشطة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في عام ٢٠٢٠ ستستلزم زيادة كبيرة في الأنشطة الميدانية ودعمًا طائلاً من المكاتب القطرية التابعة لقلم المحكمة وأقسامه ذات الصلة. ويضاف إلى ذلك أنه يُتوقع أن يلزم استمرار نشاط الممثلين القانونيين خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠. ثم إنه يُتوقع، إثر إدانة الدائرة الابتدائية السادسة السيد بوسكو اثناغندا (Bosco Ntaganda) في ٨ تموز/يوليو ٢٠١٩، بدء إجراءات جبر الأضرار في قضيته.

### ٤ مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتدبير المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء

١٨- بغية تنفيذ المرحلة الرابعة من الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، التي أقرها مجلس المحكمة المعني بتدبير المعلومات ومجلس التنسيق، تم تمييز عدد من حالات الاستثمار في شتى وحدات المحكمة لعام ٢٠٢٠. ومن الاستثمارات التي تم تمييزها استمرار تنفيذ منتج الحد الأدنى القابل للاستمرار فيما يخص منصة مسارات الأعمال القضائية، ومشاريع تحسين تسجيل بيانات البحث الجنائي العلمي وتدبير الأدلة من أجل مكتب المدعي العام، وتحقيق تحسينات أخرى لأمن المعلومات. وتبغى ملاحظة أنه يُتوقع أن يكون مقدار الاستثمار الإجمالي المقترح للمحكمة جمعاء أقل من الاعتمادات المناظرة التي أُقرت لعام ٢٠١٩. إن الاستثمارات المعنية ضرورية لدعم عمل المحكمة على النحو الأكثر فعالية ونجاعة. فالتمكن من الاضطلاع بالأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة والأنشطة التحقيقية التي تجريها المحكمة جمعاء يستلزم استدامة مستوى معين من الاستثمار، ولا سيما فيما يخص أمن المعلومات.

### جيم - الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

١٩- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ طلبت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") المنعقدة في دورتها الخامسة عشرة إلى المحكمة أن تقدم اقتراح ميزانية مستداماً، حيث لا تُطلب الزيادات المقترحة إلا بعد اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتمويل هذه الزيادات من خلال تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة<sup>(١)</sup>. ويضاف إلى ذلك أن الجمعية، في دورتها السابعة عشرة، طلبت إلى المحكمة أن تضع أهدافاً سنوية لزيادة النجاعة على نطاق المحكمة وأن تقدم مرفقاً بميزانية عام ٢٠٢٠ البرنامجية متعلقاً

<sup>(١)</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، الفقرة لام-١.

بتحقيق هذه الأهداف بمجرّد بوضوح، بالقدر الممكن، بين الوفورات، والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، وتخفيضات التكاليف غير المتكرّرة، وتخفيضات التكاليف الإضافية، التي تحققت في عام ٢٠١٩، وتقديرات ما سيتحقق منها لعام ٢٠٢٠<sup>(٣)</sup>. وبناءً على الطلب المعني اجتمع ممثلون للمحكمة مع لجنة الميزانية والمالية المنعقدة في دورتها الثانية والثلاثين في نيسان/أبريل ٢٠١٩ وذلك في إطار حلقة عمل معنية بتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة بغية تبادل الآراء من أجل تعزيز وضوح المعلومات وتماسكها وشفافيتها، كما نوّهت إليه هذه اللجنة في تقريرها عن دورتها تلك<sup>(٤)</sup>.

٢٠- وإذ تمضي المحكمة قُدماً فإن غايتها الرئيسية المنشودة ستتمثل في النهوض بثقافة التحسين المستمر بغية جعل الموظفين ينخرطون في تمييز وتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة.

٢١- وقد توصلت المحكمة في إطار ميزانية عام ٢٠٢٠ البرنامجية المقترحة إلى تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المحكمة مقدارها ١ ٧١٤,٩ ألف يورو (١,٢ في المئة). وعلى الإجمال يبلغ مقدار التخفيض الذي حققته المحكمة بالقياس إلى المقدار المرجعي الأساسي ٢ ٦٤٩,٦ ألف يورو، مع مراعاة مبلغ الوفورات الذي سبقت الإشارة إليه وتخفيضات التكاليف غير المتكرّرة وتخفيضات التكاليف الإضافية. وبهذه الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة تسنى للمحكمة أن تعوّض الزيادات في مجالات أخرى تلزم فيها الموارد لتنفيذ الأنشطة التي تقضي بها ولايتها فيما يخص عام ٢٠٢٠. وتُعزّض كل المبادرات على هذا الصعيد بالتفصيل في المرفق السادس عشر [من مرفقات الوثيقة ICC-ASP/18/10].

## دال - ميزانية عام ٢٠٢٠ البرنامجية المقترحة

٢٢- تبلغ ميزانية عام ٢٠٢٠ البرنامجية المقترحة للمحكمة ١٤٦,٩٤ مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ٢,٣٩ مليون يورو، أي ١,٧ في المئة، على ميزانية عام ٢٠١٩ المعتمدة (١٤٤,٥٥ مليون يورو). وعملاً بتوصية صادرة عن لجنة الميزانية والمالية في دورتها الخامسة والعشرين، تُعرض الأرقام الخاصة بالميزانية العادية المقترحة على نحو منفصل عن أرقام الفوائد المستحقة عن قرض الدولة المضيفة فيما يخص المباني الدائمة للمحكمة. وعند تضمين الفائدة المتعلقة بتكاليف مشروع المباني الدائمة البالغ مقدارها ٣,٥٩ ملايين يورو، تبلغ ميزانية عام ٢٠٢٠ البرنامجية المقترحة للمحكمة ١٥٠,٥٢ مليون يورو، ما ينطوي على زيادة مقدارها ١,٦ في المئة.

٢٣- وكما أشير إليه، ثمة متطلبات إضافية مقدارها ٣,٧ ملايين يورو ناتجة عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة (٢,٤ مليون يورو) وما يلزم من عمليات استبدال عناصر تدرج في عداد رأس المال من أجل صيانة مباني المحكمة (١,٣ مليون يورو). وقد عُوّض قسط كبير من هذه الزيادة بالجهود الرامية إلى تقليص التكاليف من خلال إعادة تخصيص بعض الوظائف أو إلغائها أو عدم تمويلها. وإذا استبعدنا آثار هذين العاملين فإن الزيادة الاسمية البالغة ٢,٤ مليون يورو في ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠٢٠ تعني تخفيضاً حقيقياً يقارب مقداره ١,٣ مليون يورو.

<sup>(٣)</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، ٥-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (ICC-ASP/17/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/17/Res.1، الفقرة كاف-٤.

<sup>(٤)</sup> الوثيقة ICC-ASP/17/5، الفقرة ١٧.

٢٤- إن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة بصيغته المعدلة، التي أعملتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧، غداً أُنجم بالقياس إلى تكاليفه، فأفضى إلى بعض التخفيضات في تكاليف الموظفين في بضع السنوات الماضية. لكن عام ٢٠١٩ شهد تعديلاً لرواتب شاغلي الوظائف الفنية في النظام الموحد للأمم المتحدة زادت به زيادةً تقارب نسبتها ١,٨ في المئة. ثم إنه أُخذ بالاعتبار في النظام الموحد للأمم المتحدة كون جدول رواتب الموظفين من فئة الخدمات العامة لم يُحجّن منذ عام ٢٠١٣ فطُبقت زيادة في هذه الرواتب ارتفعت بمقاديرها إلى مستوى يُعتبر أنسب فيما يخص العاملين ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الميزانية المعتمدة لعام	التغير في الموارد		الميزانية المقترحة لعام	البرنامج الرئيسي
	مقداره (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%) (اليوروات)		
٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)	١٢٨٠٧,٦	(٠,١)	٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)	
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	١٢٨٠٧,٦	(٠,١)	١٢٠٩٤,٨	
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	٤٦٨٠٢,٥	٢,٤	٤٧٩٣٦,٣	
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	٧٦٦٥١,٢	(٠,٧)	٧٦١٤٥,٥	
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	٢٨٤١,٧	(٠,٢)	٢٨٣٧,٠	
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	١٨٠٠,٠	٧١,٦	٣٠٨٨,١	
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	٣١٣٠,٣	٦,٥	٣٣٣٣,٠	
البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة	٥٣١,١	٤٧,٦	٧٨٣,٨	
البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية	٦٨٥,٦	٥,٢	٧٢١,٢	
المجموع الفرعي	١٤٤٥٥٠,٠	١,٧	١٤٦٩٣٩,٧	
البرنامج الرئيسي السابع-٢: تسديد قرض الدولة المضيفة	٣٥٨٥,١	-	٣٥٨٥,١	
المجموع	١٤٨١٣٥,١	١,٦	١٥٠٥٢٤,٨	

## هاء - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

٢٥- تبلغ الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول في عام ٢٠٢٠ مبلغاً مقداره ١٢,٩ مليون يورو ينطوي على تخفيض صافٍ مقداره ٠,٠١ مليون يورو، أي ٠,١ في المئة، بالقياس إلى الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ البالغة ١٢,١٠ مليون يورو. ويشمل المبلغ الإجمالي للميزانية المقترحة مقدراً يقارب ١٠٣,٤ آلاف يورو يقابل تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة.

٢٦- وفيما يخص الموارد من الموظفين، تمثل ميزانية الهيئة القضائية لعام ٢٠٢٠ استمراراً لميزانيتها لعام ٢٠١٩، بملاك نظامي لهذه الهيئة يتألف من ١٨ قاضياً لكل عام ٢٠٢٠. وقد تستتبع الأنشطة المعتمَر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ زيادة في عبء العمل في مرحلة التحضير للمحاكمات ومرحلة الاستئناف. ويتوقع النجاح في النهوض بعبء العمل المتعلق بالقضايا في عام ٢٠٢٠ بفضل مواصلة اتباع سياسة توخي المرونة في نشر الموظفين بين المضطلعين بأنشطة المرحلة التمهيديّة والمضطلعين بأنشطة المرحلة الابتدائية كما يجري في عام ٢٠١٩ وذلك تبعاً للتغيرات في الاحتياجات المتصلة بعبء العمل المتعلق

بالقضايا وعلى نحو معزّز بالتنسيق الفعال بين الشُعَب. ويُتوخى أن يفضي هذا النهج إلى زيادة هامة في مردود الموظفين وتحسين وتنويع مهاراتهم الفردية. وعلى الرغم من هذا التغيير المحتمل في النشاط القضائي، لن تطلب الهيئة القضائية أية موارد إضافية من الموظفين زيادة على عدد الموظفين المقرر لعام ٢٠١٩.

٢٧- وتُتترح زيادة زهيدة في بند التدريب لعام ٢٠٢٠ بغية تحسين قدرات القضاة اللغوية وتوفير تدريب للموظفين يُحتاج إليه حاجةً ماسة. كما طلبت الهيئة القضائية زيادة طفيفة في ميزانية هيئة الرئاسة الخاصة بالأسفار لسد تكاليف عدد مزيد من الرحلات الضرورية لتعزيز الثقة بالمحكمة والتواصل مع الدول الأطراف والمجتمع المدني والرابطات المهنية وسائر أصحاب الشأن.

البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)		التغير في الموارد		الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)
	مقداره (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	مقداره (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	
القضاة	٥ ٦٦٢,١	(١٤٥,٢)	(٢,٦)		٥ ٥١٦,٩
تكاليف الموظفين	٥ ٢٤٥,٩	٩٦,٠	١,٨		٥ ٣٤١,٩
سائر تكاليف العاملين	١ ٠٧٠,٨	٧,٤	٠,٧		١ ٠٧٨,٢
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٢٨,٨	٢٩,٠	٢٢,٥		١٥٧,٨
<b>المجموع</b>	<b>١٢ ١٠٧,٦</b>	<b>(١٢,٨)</b>	<b>(٠,١)</b>		<b>١٢ ٠٩٤,٨</b>

## واو - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

٢٨- يقترح مكتب المدعي العام ميزانية مقدارها ٤٧,٩٤ مليون يورو لعام ٢٠٢٠. فقد اقترح المكتب، استناداً إلى أنشطته اللازمة المخطّط للاضطلاع بها في عام ٢٠٢٠، وتنفيذاً لخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، ميزانيةً مزيدةً زيادةً مقدارها ١,١٣ مليون يورو (٤,٤ في المئة)، على المقدار البالغ ٤٦,٨٠ مليون يورو الذي اعتمده الجمعية لعام ٢٠١٩. وبحسب الجداول المرجعية للأمم المتحدة يبلغ معدّل تسوية كلفة المعيشة<sup>(٥)</sup> لعام ٢٠١٩ في هولندا الواجب تطبيقه لتسوية الحسابات ٢,٠ في المئة. ولذا فإن الزيادة المقترحة لا تمثل إلا ٠,٤ نقطة مئوية زيادةً على معدّل التضخم النقدي، ما يجعل ميزانية المكتب المقترحة لعام ٢٠٢٠ تكاد تكون صفرية النمو الحقيقي بالقياس إلى عام ٢٠١٩.

٢٩- وتشمل زيادة الميزانية المقترحة أثر تنفيذ النظام الموحد للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠، الذي يساوي ٧٢٢,١ ألف يورو. فالتسويتان المقترحتان في نطاق النظام الموحد للأمم المتحدة فيما يخص الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة تبلغان ٥٤١,٧ ألف يورو و١٨٠,٤ ألف يورو على الترتيب. وتشمل هاتان التسويتان تغييرات في رواتب الموظفين المحليين و/أو تغييرات في مكان العمل.

٣٠- وتُعزى الزيادة في بند "سائر تكاليف العاملين" - غير التسوية المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة - إلى أثر بضعة موظفي المساعدة المؤقتة العامة المطلوبين لتعزيز أداء المكتب وعمله وإلى أثر الوظائف التي أُفترت في الميزانيات المقترحة السابقة لمدة أقلّ من ١٢ شهراً. ووفقاً لممارسة المكتب العامة في هذا المجال، مُحصّ بإمعان في تدارس هذه الطلبات وتقديمها. فقد قُيِّمت كل وظيفة بالتفصيل قياساً إلى الاحتياجات الاستراتيجية والاحتياجات التشغيلية للمكتب مع مراعاة غاياته الاستراتيجية والأنشطة

<sup>(٥)</sup> يحسب الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تسوية تكاليف المعيشة على أساس تقلّبات مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان.



الرئيسية المضطّع بها في إطار ولايته. فالزيادات مطلوبة لتقديم دعم أفضل للأفرقة المتكاملة وعمليات المكتب عموماً، ولسد الحاجة إلى مهارات خاصة من أجل النهوض بأود عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأعمال المقاضاة، وإتاحة التقدم في القضايا إلى المرحلة التالية دون مزيد من التأخير. وترد في الأجزاء السردية من النصوص المتعلقة بالبرامج على وجه التحديد تفاصيل عن كل وظيفة ومبرراتها.

٣١- ولا تُطلب أي زيادة في بند "التكاليف غير المتصلة بالعاملين" وذلك بفضل تقييم طلبات الموارد الدقيق وتمحيصها وبفضل ما تحقق في مجال إدارة الأموال من مكاسب متأتية عن زيادة النجاحة (بوسائل منها زيادة نجاحة تخطيط المهمات والأخذ بحلول بديلة للإسكان في الميدان).

٣٢- ويرد في الجدول أدناه عرض وجيز للزيادات بحسب بنود الميزانية الرئيسية:

الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
	نسبته المئوية (%)	مقداره (بآلاف اليوروات)	
٣٢ ١٨٤,١	٢,١	٦٥٧,٧	تكاليف الموظفين
١٠ ٦٦٩,٦	٤,٧	٤٧٦,٦	سائر تكاليف العاملين
٥ ٠٨٢,٦	(٠,٠)	(٠,٥)	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٤٧ ٩٣٦,٣	٢,٤	١ ١٣٣,٨	المجموع

## زاي - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

٣٣- تبلغ ميزانية عام ٢٠٢٠ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٧٦,١ مليون يورو، ينطوي على انخفاض مقداره ٥,٥ مليون يورو، أي ٧,٠ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٩ المعتمدة البالغة ٧٦,٦ مليون يورو.

٣٤- لقد حُدّد سببان رئيسيان للزيادة في الموارد في قلم المحكمة في عام ٢٠٢٠: زيادة في تكاليف الموظفين يقارب مقدارها ١ ٤٤٨,١ ألف يورو تطبيقاً للنظام الموحد للأمم المتحدة؛ وزيادة في المتطلبات من الموارد يقارب مقدارها ٨٨٣,٥ ألف يورو دعماً لتكثيف العمليات فيما يخص الحالتين في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في مالي.

٣٥- ومواجهةً لهاتين الزيادةتين الكبيرتين وغيرهما من حالات الارتفاع المتوقع أن تشهد الاحتياجات إلى الموارد، بادر قلم المحكمة إلى تخفيف وطأتها بإعادة تقييم مقدار الدعم اللازم للأنشطة المعتمَر الاضطلاع بها في عام ٢٠٢٠. ونظراً إلى الانخفاض المتوقع أن يشهده مقدار النشاط القضائي وعملاً بتوصية لجنة الميزانية والمالية بتدارس توحى المرونة في الاستعانة بالأفرقة المعنية بأنشطة قاعات المحكمة<sup>(١)</sup>، تَدبّر قلم المحكمة أمره لتخفيض مقدار التمويل اللازم لدعم أنشطة قاعات المحكمة والدعم القضائي في عام ٢٠٢٠ تخفيضاً كبيراً يناهز مقداره ١ ٩٨١,٥ ألف يورو. كما أُجريت مراجعة للافتراضات التي تقوم عليها ميزانية عام ٢٠٢٠ المقترحة فيما يتعلق بمقدار الأنشطة والعمليات المتوقع إجراؤها في بلدان الحالات

(١) الوثيقة ICC-ASP/18/5/AV، الفقرة ٥٧.

أفضت إلى تقليص حذرٍ لعدد الموظفين وبنية الدعم الفُطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكوت ديفوار، يمثل وفورات صافية يقارب مقدارها ١٠٢٣,٥ ألف يورو.

٣٦- إن هذه التخفيضات، التي يبلغ مقدارها ٣٣٩٨,٦ ألف يورو مع غيرها من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، أتاحت لقلم المحكمة أن يُعوّض كامل التعويض كل الزيادة البالغة ٢٨٩٢,٩ ألف يورو الناجمة رئيسياً عن السببين الأنفي الذكر، ما أفضى أيضاً إلى تخفيض مقترح يبلغ صافي مقدارها ٥٠٥,٧ آلاف يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٩ المعتمدة.

٣٧- فطلبات الموارد الإضافية محدودة جداً ولا تُقدّم إلا عندما تكون ضروريةً ضرورةً صارمةً لأغراض إجراء أنشطة قلم المحكمة الواجب الاضطلاع بها في إطار ولايته ضمن سياق ما يخص عام ٢٠٢٠ من الافتراضات والأولويات المتعلقة بالميزانية، وبعد بذل الجهود لتمويل المتطلبات الإضافية عن طريق ما يتحقق داخلياً من الوفورات والتخفيضات وإعادة تخصيص الموارد.

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
مقداره (بآلاف اليوروات)	(%) نسبته المئوية		
٤٦٢٥٥,٦	١,٢	٤٦٨١٨,٤	تكاليف الموظفين
٤٨٣٢,١	(١٦,٣)	٤٠٤٤,٢	سائر تكاليف العاملين
٢٥٥٦٣,٥	(١,١)	٢٥٢٨٢,٩	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٧٦٦٥١,٢	(٠,٧)	٧٦١٤٥,٥	المجموع

## حاء - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٣٨- تبلغ ميزانية عام ٢٠٢٠ المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع مبلغاً مقداره ٢,٨٤ مليون يورو، ينطوي على انخفاض طفيف مقداره ٤,٧ آلاف يورو، أي ٠,٢ في المئة بالقياس إلى ميزانية ٢٠١٩ المعتمدة البالغة ٢,٨٤ مليون يورو. وتتضمن الميزانية بعض التكاليف التي لا تندرج ضمن إطار الميزانية العادية للبرنامج الرئيسي الرابع: (أ) تكاليف أسفار تسعة أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، و(ب) تكاليف أسفار موظفي الأمانة إلى نيويورك لخدمة الدورة التاسعة عشرة للجمعية. أما أثر تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة على البرنامج الرئيسي الرابع فيقارب ٣٥,٣ ألف يورو.

٣٩- وعلى الرغم من هذه التكاليف التي تُتكبّد مرة كل ثلاث سنوات، أمكن تحقيق تخفيض طفيف من خلال تشكيلة من التدابير، مثل تخفيض ميزانية الخدمات التعاقدية الذي يحصل مرة كل ثلاث سنوات عندما تُعقد دورة الجمعية في نيويورك فتدفع الأمم المتحدة تكاليف المرافق والخدمات ذات الصلة، وكذلك أشكال التأزر والتسويات في الموارد من الموظفين لسد الاحتياجات الفعلية للأمانة على نحو مرن.

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد	الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
مقداره (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)		
١٠٠٤,٣	٢,٦	١٠٣٠,٥	تكاليف الموظفين
٧٧١,٤	(٢٤,٤)	٥٨٣,٢	سائر تكاليف العاملين
١٠٦٦,٠	١٤,٨	١٢٢٣,٣	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٢٨٤١,٧	(٠,٢)	٢٨٣٧,٠	المجموع

## طاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

٤٠- شهدت ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس زيادة مقدارها ١ ٢٨٨,١ ألف يورو (٧١,٦ في المئة)، منها ١ ٢٤٣,١ ألف يورو لسد تكاليف ما يُتَوَقَّع إجراؤه من عمليات استبدال عناصر تدرج في عداد رأس المال في عام ٢٠٢٠، كما بحثته لجنة الميزانية والمالية ووفقاً لقرار الجمعية الذي نُوهت فيه إلى أن هذه الموارد ينبغي أن تُمَوَّل ضمن نطاق عملية إعداد الميزانية العادية للمحكمة<sup>(٧)</sup>. أما باقي الزيادة فيُعزى إلى زيادة في مؤشِّر الأسعار المطبَّق في صناعة إدارة المرافق في هولندا نسبتها ٢,٥ في المئة.

البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)		التغير في الموارد		الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)
	مقداره (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	مقداره (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	-	-	-	-	-
سائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	١ ٨٠٠,٠	٧١,٦	١ ٢٨٨,١	٧١,٦	٣ ٠٨٨,١
<b>المجموع</b>	<b>١ ٨٠٠,٠</b>	<b>٧١,٦</b>	<b>١ ٢٨٨,١</b>	<b>٧١,٦</b>	<b>٣ ٠٨٨,١</b>

## ياء - البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم

٤١- تبلغ ميزانية عام ٢٠٢٠ المقترحة لأمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم مبلغاً مقداره ٣,٣٣ ملايين يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٠,٢ مليون يورو، أي ٦,٥ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٩ المعتمدة البالغة ٣,١٣ ملايين يورو. إن الزيادة المقترحة تتصل قصراً بتكاليف الوظائف المعتمدة المستمر تمويلها. أما أثر تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة في البرنامج الرئيسي السادس فيقارب ١٠٥,٩ آلاف يورو.

٤٢- فعند إعداد ميزانية عام ٢٠٢٠ البرنامج المقترحة أخذ الصندوق الاستثماري للمجني عليهم بخيار إجراء توظيف وتعبئة من يشغل عدداً من وظائف المساعدة المؤقتة العامة حتى نهاية عام ٢٠٢٠ بغية الحد من نسبة نمو الميزانية في عام ٢٠٢٠، مع تخفيف الأثر المالي للزيادة في تكاليف الموظفين المعتادة.

٤٣- ويظل الصندوق الاستثماري للمجني عليهم يتبع نهجاً نمائياً مستنداً إلى عمل الأفرقة في تنمية القدرة التشغيلية اللازمة لمواكبة الممارسات المتطورة على صعيد التنفيذ فيما يتعلق بكلتا المهمتين المنوطتين به في إطار ولايته. ويُستتار في تحديد المتطلبات الدنيا من قدرة أفرقة الصندوق المعنية بالحالات (تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وتقديم المساعدة) بالأسبقية التشغيلية ومدى تعقيد ما يصدر عن المحكمة من الأوامر بجبر الأضرار، وباحتمال لزوم تمييز المجني عليهم والتدقيق في أوضاعهم والبت في استحقاقهم للتعويضات.

٤٤- وفي المقر يَضْمَن الملاك القانوني المعني بالقضايا على وجه التحديد تجاوب الصندوق الاستثماري للمجني عليهم خلال إجراءات جبر الأضرار المختلفة والمتزامنة في أربع قضايا، ومراقبة الجودة، وتدير السيرورات، والتوجيه التقني، خلال عملية تمييز المجني عليهم وطيلة عملية تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار.

<sup>(٧)</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، ١٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (ICC-ASP/17/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/17/Res.4، الفقرة زاي-١.

الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)	التعير في الموارد	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
	نسبته المئوية (%)	مقداره (بآلاف اليوروات)	
١١١٣,٧	٤,٤	٤٦,٩	تكاليف الموظفين
١٥٧٣,٣	١١,٠	١٥٥,٨	سائر تكاليف العاملين
٦٤٦,٠	-	-	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣٣٣٣,٠	٦,٥	٢٠٢,٧	المجموع

## كاف- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد القرض وتسديد مبلغه

٤٥- تبلغ ميزانية عام ٢٠٢٠ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ مبلغاً مقداره ٣,٥٩ ملايين يورو، يساوي مبلغ ميزانيته المعتمدة لعام ٢٠١٩. ويجري في إطار البرنامج الرئيسي السابع-٢ تدبير دفع الفائدة على قرض الدولة المضيفة، التي يجب استلامها وتسديدها للدولة المضيفة في الأجل المحدد (أي في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة تقويمية)<sup>(٨)</sup>. وقد بدأ تسديد مبلغ القرض بعد فسخ عقد استئجار المباني المؤقتة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. إن ما سيُدفع تسديداً للقرض وللفائدة المستحقة عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ سيستحق دفعه في أجل أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)	التعير في الموارد	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض الدولة المضيفة وتسديد مبلغه
	نسبته المئوية (%)	مقداره (بآلاف اليوروات)	
-	-	-	تكاليف الموظفين
-	-	-	سائر تكاليف العاملين
-	-	-	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣٥٨٥,١	(٠,٠)	(٠,٠)	فوائد قرض الدولة المضيفة وتسديد مبلغه
٣٥٨٥,١	(٠,٠)	(٠,٠)	المجموع

## لام - البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

٤٦- تبلغ ميزانية عام ٢٠٢٠ المقترحة لآلية الرقابة المستقلة مبلغاً مقداره ٧٨٣,٨ ألف يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٢٥٢,٧ ألف يورو، أي ٤٧,٦ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٩ المعتمدة البالغة ٥٣١,١ ألف يورو. لقد أنشأت الجمعية في دورتها الثامنة آلية الرقابة المستقلة وفقاً للمادة ١١٢(٤) من نظام روما الأساسي لهيئة رقابة مستقلة وفعالة ومجدية للمحكمة. وتُعزى الزيادة رئيسياً إلى كون عبء العمل التحقيقي أصبح أثقل بعد أن غدت آلية الرقابة المستقلة تعمل بصورة كاملة وتنهض بأود مقدار أعلى من الإفادات عن حالات إساءة السلوك الممكن حصولها. كما تتأتى هذه الزيادة من حاجة آلية الرقابة المستقلة إلى استدامة استقلالها الاشتغالي الذي يتسم بأهمية مركزية للنهوض بالمهام

(٨) الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الفقرة ٦-١.

المنوطة بها في إطار ولايتها. أما أثر تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة في البرنامج الرئيسي السابع-٥ فيقارب ٨,٩ آلاف يورو.

الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد نسبته المئوية (%)	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)	مقداره (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
٦٣٨,٠	٣٢,٤	٤٨٢,٠	١٥٦,٠	تكاليف الموظفين
				سائر تكاليف العاملين
١٤٥,٨	١٩٦,٩	٤٩,١	٩٦,٧	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٧٨٣,٨	٤٧,٦	٥٣١,١	٢٥٢,٧	المجموع

### ميم - البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

٤٧- تبلغ ميزانية عام ٢٠٢٠ المقترحة لمكتب المراجعة الداخلية مبلغاً مقداره ٧٢١,٢ ألف يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٣٥,٦ ألف يورو، أي ٥,٢ في المئة، بالقياس إلى ميزانيته المعتمدة لعام ٢٠١٩ البالغة ٦٨٥,٦ ألف يورو. وستتيح الموارد المطلوبة لهذا المكتب الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والأهداف التشغيلية للمحكمة بتهيئة ما يطمئن الإدارة بشأن فعالية ونجاعة الحوكمة، وأطر الرقابة الداخلية، وتدبر المخاطر عن طريق إجراء عمليات التدقيق (ما لا يقل عن ست عمليات كحد أدنى) وأعمال إسداء المشورة. وتُعزى الزيادة رئيسياً إلى الاستعانة بخدمات خبير استشاري لإجراء التدقيق في منصة مسارات الأعمال القضائية في إطار بند "الخبراء الاستشاريون" (٢٠,٠ ألف يورو). أما أثر تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة في البرنامج الرئيسي السابع-٦ فيقارب ١٤,٣ ألف يورو.

الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد نسبته المئوية (%)	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ (بآلاف اليوروات)	مقداره (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية
٥٣٩,٨	٢,٣	٥٢٧,٨	١٢,٠	تكاليف الموظفين
١٢٢,١	١,٩	١١٩,٨	٢,٣	سائر تكاليف العاملين
٥٩,٣	٥٦,١	٣٨,٠	٢١,٣	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٧٢١,٢	٥,٢	٦٨٥,٦	٣٥,٦	المجموع